

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٦٠**

الأربعاء، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دي لورنتيس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانين
	أذربيجان	السيد موسابييف
	ألمانيا	السيد إيك
	باكستان	السيد أحمد
	البرتغال	السيد بينيغيرو داسيلفا
	توغو	السيد ياغنينيم
	جنوب أفريقيا	السيد ونسلي
	الصين	السيدة تشيانغ خوا
	غواتيمالا	السيدة بولا فيوس بيريز
	فرنسا	السيدة جارو – دارتو
	كولومبيا	السيدة مويا
	المغرب	السيد طيب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الهند	السيد كومار

جدول الأعمال

المخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين

تأمين الحدود في وجه أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود

الرسالة المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2012/195)

12-31961 (A)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بوتسوانا والجمهورية العربية السورية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي لمضامين الرسالة (S/2012/257) التي وجهها أمس رئيس حركة بلدان عدم الانحياز، بشأن بند جدول أعمال مناقشة اليوم.

وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجددا اعتقادنا بأن مجلس الأمن يجب أن يظل في نطاق ولايته على النحو الذي وردت به في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وألا ينخرط في مناقشات تقع أساسا ضمن إطار وظائف واختصاصات الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن البند المعروض علينا اليوم، والمسائل المتصلة به، من أشد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. فانعدام الصرامة لدى مراقبة الحدود يشكل مخاطر كبيرة على الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية لدولنا كافة. وتفشي الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والاتجار بالبشر، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وغيرها من أشكال الجريمة عبر الوطنية، جعلها مشكلة دولية لا يمكن كبحها إلا من خلال جهود جماعية ومنسقة، تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة.

وفي معظم مداولات المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالحدود، على نحو ما يتجلى في عدد من القرارات والبيانات الرئاسية التي اعتمدت خلال السنتين الماضيتين، هناك إشارات إلى مسألة الاتجار بالمخدرات ركزت تحديدا على العلاقة بين إنتاج المخدرات والأمن والإرهاب والجريمة المنظمة. وفي تلك القرارات، أقر المجلس بضرورة وضع المجتمع الدولي لنهج متكامل ومتوازن لمعالجة تلك المشاكل استنادا إلى مبدأ المسؤولية.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بسبب موقعها في منطقة تتسم بالتوتر والصراع وتعتبر أيضا نقطة التقاء للأنشطة غير القانونية مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والجريمة المنظمة، والإرهاب والاتجار بالمخدرات، عانت الكثير من الأضرار جراء تلك الأنشطة. غير أن إيران لم تدخر جهدا لمكافحة هذه الأنشطة، بما في ذلك منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والاتجار بالبشر، وأحرزت تقدما كبيرا في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بمسألة مكافحة المخدرات، واصلت جمهورية إيران الإسلامية على مر السنين، تعبئة عشرات الآلاف من أفراد قواتها العسكرية وشرطة الآداب لديها على طول مناطقنا الحدودية الواسعة النطاق، ورصدت البلايين من الدولارات لمكافحة المخدرات. كما سعت إيران إلى تعزيز وإعادة تنظيم التحصينات والمرافق ونظم المراقبة الاستخباراتية لمراكز العبور ونقاط التفتيش على حدودها من أجل منع دخول قوافل التهريب إلى البلد.

وأسفرت كل تلك الإجراءات عن مصادرة كميات ضخمة من أنواع مختلفة من المخدرات شكلت أرقاما قياسية من حيث الكميات المصادرة من الأفيون والهيروين في العالم. وقد تحملنا عبئا ثقيلا لمواجهة ذلك التهديد. وبالنظر إلى أن هذا التهديد يشكل مرتعا خصبا للإرهاب، فإن جهود إيران

في ذلك الصدد أسهمت إسهاما أساسيا بلا شك في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نعتقد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، بما في ذلك تحديد وحل المشاكل المتصلة بذلك الاتجار. وإذ نأخذ ذلك في الحسبان، قمنا بإعداد وسن مجموعة شاملة من القوانين واللوائح والمبادئ التوجيهية والتوجيهات في جمهورية إيران الإسلامية، تمكن السلطات والوكالات الوطنية المعنية من منع ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يرتبط به من مشاكل. واستنادا إلى اللوائح القائمة، يعتبر تصنيع أي سلاح من الأسلحة الصغيرة أو حيازته أو تخزينه أو الاتجار به على نحو غير مشروع جرما، ويلقى القبض على جميع الأفراد المشاركين في هذه الأنشطة ويعاقبون وفقا لتلك اللوائح.

إن الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، من بين أخطر مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهو إهانة للكرامة الإنسانية وشكل جديد من الاسترقاق. وينبغي إقامة تعاون فعال على الصعيد العالمي بغية استهداف جانب العرض لهذه المشكلة بصورة فعالة.وجمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها بلدا من بلدان المرور العابر، اتخذت أيضا خطوات جدية لتنفيذ العديد من المشاريع المتعلقة بتعزيز مراقبة الحدود بغية تحسين مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن اشدد على ضرورة إجراء استعراض للسياسات والبرامج الإقليمية والدولية ذات الصلة للتغلب على أوجه القصور والقيام بمكافحة فعالة للمشاكل العالمية مثل أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود. وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى إصرارها القوي على مكافحة تلك المشاكل العالمية، وتعرب عن استعدادها للتعاون مع الشركاء الآخرين لحل هذه المشاكل بصورة فعالة.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالاتهامات الباطلة التي وجهت إلى بلدي هذا الصباح، لا سيما من جانب ممثل النظام الإسرائيلي، أود أن أذكر أن ممثل النظام الإسرائيلي، تماشيا مع ما يشنه النظام على بلدي من حملة للدعاية وقرع طبول الحرب، استخدم مرة أخرى هذه الهيئة لتوجيه اتهامات لا أساس لها ضد بلدي.

إن ذلك النظام، بسجله الحافل من حيث السلوك الإجرامي، قد أشار إلى تهريب الأسلحة من إيران، في الوقت الذي يقترف فيه، باستخدام آلية القتل الوحشية لديه، العديد من الأعمال الإجرامية، بما فيها إرهاب الدولة. والمثال الحي على ذلك هو اغتيال العلماء الإيرانيين في المجال النووي.

إن اتهامات النظام الإسرائيلي الباطلة ضد الطابع السلمي لأنشطتنا النووية محاولة أخرى لتحويل انتباه الرأي العام العالمي عن استحداثه سرا وحيازتها على نحو غير قانوني لمئات الرؤوس الحربية النووية، وترسانته من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، التي تهدد المنطقة برمتها وتقوض السلم والأمن الدوليين.

وبالتالي، أرى أنه لا داعي للرد على تلك الاتهامات السخيفة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية):أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن أنشطة حركة الأشخاص والسلع عبر الحدود بصورة غير مشروعة قديمة قدم الحدود ذاتها. غير أن العقدين الماضيين شهدا ازديادا غير مسبوق في نطاق هذه الأنشطة وحجمها وآثارها، والشبكات الإجرامية التي تدعمها. وهي شبكات

متطورة ولديها موارد جيدة، تغطي قارات وتكفل استدامتها من الأنشطة غير المشروعة للاتجار بالأشخاص وحركتهم، وتهريب الأموال والسلع.

ونحن الآن نشهد أيضا اندماج تلك الشبكات على نحو يثير الانزعاج. ففي إطار سعيها الحثيث إلى تحديد مكامن الضعف، فإنها تستهدف الولايات القضائية التي تتسم بضعف قدرات الدولة فيها. وبمجرد إنشائها، تواصل تقويض الحوكمة والسلامة العامة وآفاق التنمية، وتوفر مرتعا خصبا للجريمة وعدم الاستقرار والإرهاب.

إن قدرة الدول على البقاء نفسها تتعرض للخطر، إذ يشكل الجناة تهديداً للأمن وللحكومات الديمقراطية المستقرة. فما من مكان على ظهر البسيطة لا يصلون إليه، بما في ذلك منطقتي، منطقة المحيط الهادئ، التي يستهدفها مهربو البشر، والمتاجرون في البشر والمخدرات، وغيرهم.

لقد تعلمنا الكثير من الأساليب الناجعة في مكافحة هذه الشبكات غير المشروعة وتفكيكها، ليس من أقلها أهمية وجود أطر تشريعية قوية، وحوكمة جيدة لحماية ولاياتنا القضائية. لكننا تعلمنا أيضاً أنه ما من بلد يستطيع التصدي لهذه التحديات بمفرده. إذ إن الطابع المتعدد الجنسيات لهذه الشبكات ونطاقها يجعل من التعاون الدولي أمراً ضرورياً. كما تعلمنا أن ننظر إلى تلك التحديات من خلال منظور أوسع، آخذين في الحسبان العوامل المحفزة للطلب على هذه الأنشطة والعلاقات ما بين مختلف الأنشطة الإجرامية.

في منطقة المحيط الهادئ، يجري تنسيق الاستجابات الوطنية من خلال لجنة الأمن الإقليمي التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ، ومن خلال التجمعات الإقليمية الخاصة لمسؤولي مراقبة الحدود وإنفاذ القانون. وتدعم نيوزيلندا أيضاً جاراتها في المحيط الهادئ عبر البرامج الثنائية لبناء القدرات. وبالشراكة مع أمانة المنتدى، نقوم بعقد لقاء لمسؤولي إنفاذ القانون في منطقة المحيط الهادئ في شكل فريق عامل سنوي معني بمكافحة الإرهاب، ومن المقرر أن يتناول هذا العام العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ونشارك مشاركة نشطة في شبكة المحيط الهادئ المعنية بتفكيك الشبكات غير المشروعة المتعددة الجنسيات، وفي المبادرات الإقليمية الأخرى التابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي والمنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا. ونسهم بتقديم المساعدات الثنائية للشركاء في منطقة جنوب شرق آسيا. وقد اشتركت نيوزيلندا مع أستراليا في تمويل مشروع تقييم تهديد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الذي يقوم بتنفيذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

في حزيران/يونيه، في ضوء رئاستنا لاجتماع العام الماضي للخبراء الحكوميين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ستقوم نيوزيلندا بتمويل حلقة عمل لشركائنا في منطقة الكاريبي تتناول مكافحة التجارة غير المشروعة في الأسلحة النارية عبر الحدود، وتركز بشكل خاص على مسائل الأمن البحري، التي لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي في إطار الأمم المتحدة.

إن من مصلحة الجميع زيادة بناء القدرات المتكاملة والمتسقة، بخاصة مصالح الدول الصغيرة النامية الأكثر احتياجاً. في ذلك الصدد، ينبغي أن نشدد على أربع نقاط:

أولاً، ينبغي أن نعزز التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى التي تقدم بناء القدرات. يجب أن يركز ذلك التعاون على تقديم المشورة وتوفير الدعم بصورة أكثر تماسكاً في مجال بناء القدرات، حسب الأولويات الوطنية. ويمكن أن تشمل الخطوات العملية تعزيز تقاسم المعلومات، وإجراء تقييمات للمخاطر والاحتياجات بصورة أكثر تنسيقاً، ووضع الأولويات،

عـلاوة علـى تقويـة التعـاون مـع الأجهـزة ذات الـصلة، مثـل الانتربول، ومنظمة الجمارك العالمية.

ثانيـاً، ينبغـي أن تنظـر الأمـم المتحـدة في الخيـارات المتاحة لتوصيل المساعدات إلى الميدان بصورة أكثر تكاملاً. ينبغـي أن يـدعم المـانحون الـدوليون، وأن يحترمـوا، الـشركاءَ الـوطنيين الـذين يـسعون لتأكيـد أولويـات احتياجـاتهم. للمنظمـات الإقليميـة أيـضاً دور مهـم تؤديـه في تنـسيق المـساعدات الدوليـة ومواءمتـها مـع الأولويـات الإقليميـة. وينبغي للأمـم المتحـدة أن تحسن استخدام هـذه الـشراكات الإقليمية.

ثالثاً، ينبغي أن يكفل مجلس الأمـن تقـديم مـساعدات أكثر تنسيقاً في المجالات الـتي تقـع في نطـاق مـسؤولياته. فهـو بإمكانـه، مـثلاً، أن يطلـب مـن الأمـين العـام أن يـضمِّن في تقـاريره المرفوعـة إلى المجلـس نـصائح تتعلـق بالاتجـار والحركـة غير المشروعين، وأن يدمج تلك الجوانب في ولايـات البعثـات حيثمـا كـان هنـاك تهديـد للـسلم والأمـن. وتـزداد أهميـة هـذا الأمر في حالات بناء السلام، حيث يمكـن أن يـشكل النـشاط الإجرامـي المتعـدد الجنـسيات عائقـاً أمـام إحـلال الـسلام المستدام. يمكـن للمجلـس أيـضاً أن يـأمر اللجـان والأجهـزة التابعـة لـه أن تنـسق عملـها مـع الجهـات الفاعلـة الدوليـة الأخرى.

أخـيراً، يجـب أن ننظـر إلى الاتجـار والحركـة غـير المشروعين مـن منظـور أوسـع مـن مجـرد تحـسين الـضوابط الحدودية. وكان ممن أوضحوا هذه النقطة بصورة جيـدة هـذا الصباح سفير كوستاريكا. فمع أن تعزيـز المؤسـسات الوطنيـة المعنيـة بالحـدود وإنفـاذ القـانون أمـر بـالغ الأهميـة، فـإن هـذه المؤسـسات وحـدها لا تـستطيع القـضاء علـى التـدفقات غـير المشروعة ما لم نعمد في الوقت نفسه إلى التصدي لمسائل مثل التـدفقات الماليـة غـير المشروعة والعوامـل الـتي تغـذيها. ومـن الأمـور المطلوبـة أيضاً تعزيـز تنـسيق الـسياسات الدوليـة وبنـاء القدرات. ونرحـب بالخطوات المتخذة مؤخراً في هـذا الاتجـاه، مثـل إنـشاء فرقـة عمـل الأمـم المتحـدة المعنيـة بالجريمـة المنظمـة العابرة للحدود الوطنية.

لقـد أثـرت الـشبكات الإجراميـة الـتي تقـف خلـف معظم النشاط العالمي غير المشروع تـأثيراً مـدمراً علـى العديـد مـن المجتمعـات. إن تنـامي نطـاق هـذه الـشبكات، وتطورهـا، والموارد المتوفرة لها، يجعل من التصدي لها تحدياً كبيراً، لكـن لا بـد مـن التـصدي لهـا. يجـب أن نكفـل أن تتـوفر الأدوات والقـدرات اللازمـة للقيـام بهـذا التـصدي لـدى البلـدان والمجتمعات الـتي تجد أنفسها في خـط المواجهـة الأول في هـذا الصراع. وللمساعدات المنسقة والمتكاملة دور مهـم تؤديـه في كل هذا، وتأمل نيوزيلندا أن تكون مناقشة اليوم إيذاناً باتخـاذ خطوة جديدة في ذلك الاتجاه.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل جامايكا.

السيد وولف (جامايكـا) (تكلم بالإنكليزيـة): إنـني أحظـى بهـذه الفرصـة الاسـتثنائية للكـلام بالنيابـة عـن الـدول الأعـضاء الأربـع عـشرة في الجماعـة الكاريبيـة. أود أولاً أن أتوجـه إلـيكم بالـشكر، سـيدي، علـى تنظـيم مناقـشة اليـوم المفتوحـة عـن موضـوع ''المخـاطر الـتي تهـدد الـسلام والأمـن الدوليين: تأمين الحدود في وجه أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عـبر الحـدود''. ونعـرب أيـضاً عـن تقـديرنا للبيـان الرئاسـي S/PRST/2012/16 الـذي اعتمـده المجلـس في وقـت سابق اليوم.

بما أننا منطقة تواجه – جزئياً بسبب موقعها الجغرافي – تحدياً يومياً في تـأمين حـدود بحريـة وبريـة واسـعة، وكـثيرة المنافـذ، ومتباعـدة، في وجـه التـدفق غـير المـشروع للبنـادق والـذخائر والمخـدرات، والاتجـار بالأشـخاص، فـإن هـذا

الموضوع ذو صلة وأهمية بالغة بالنسبة لنا. فبالنسبة للدول الأعضاء في الجماعة، لا يشكل التدفق غير المشروع للبنادق والذخائر، وكذلك المخدرات عبر حدودنا، تحدياً في مجال الجريمة والأمن فحسب، بل يمثل تهديداً وجودياً لأسلوب حياتنا، وللجهود الجارية حالياً لإنشاء مجتمعات متطورة تتمتع بالأمان والأمن لشعوبنا.

واعترافاً بطابع الترابط الذي تتسم به المستويات المتنامية للجريمة والعنف في المنطقة جراء تهريب المخدرات والبنادق والذخائر، ينبغي أن نتذكر أن زعماء الجماعة أقروا في عام ٢٠٠٧ أن يكون الأمن ومكافحة الجريمة الركيزة الرابعة للتكامل في المنطقة. وشرعت الدول الأعضاء – جماعياً، من خلال إبرام إعلان الجماعة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠١١، وكذلك على المستوى الفردي – في اتخاذ عدد من التدابير الرامية إلى تأمين حدودنا في وجه التدفقات غير المشروعة. واعترافاً بالمكاسب المتقاطعة المحتملة التي يمكن جنيها من خلال تأمين حدودنا، أصبحت بالتالي إدارة الحدود والأمن واحدة من الأولويات الأمنية الرئيسية للجماعة.

ومن خلال الوكالة التنفيذية للأمن ومكافحة الجريمة التابعة للجماعة، وبالتعاون مع المركز الكاريبي للتنمية الإدارية، يجري بذل الجهود في شتى الدول الأعضاء بالجماعة من أجل تنسيق وتوحيد السياسات والممارسات والإجراءات التي تستخدمها وكالات أمن الحدود في جميع أنحاء المنطقة. وبالإضافة إلى تنسيق السياسات، يجري تنفيذ العديد من البرامج التدريبية والتعليمية. وبالتعاون مع شركائنا الثنائيين – بما في ذلك الولايات المتحدة من خلال مبادرة أمن حوض البحر الكاريبي – شرعت حكومات الجماعة بصورة نشطة في اتخاذ خطوات ترمي إلى حماية حدودنا ومجتمعاتنا. ومن الشركاء الإقليميين الآخرين الذين أسهموا في جهودنا الرامية لتأمين حدودنا منظمة الدول الأمريكية، ومركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأود أن أعرب لسفير نيوزيلندا عن تقديرنا لبلده على المساعدات التي قدمها مؤخراً لحكومات الجماعة ولتعاونه معها.

ولئن كانت المخدرات غير المشروعة والأسلحة والذخيرة تمثل التحديات الكبرى التي تواجه منطقتنا، فقد اتخذت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بصفتها دولا أطراف في الصكوك الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب وفي ضوء التزاماتنا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خطوات أيضا لتأمين حدودنا ضد التدفقات غير المشروعة للأموال والمعدات التي يمكن استخدامها كذلك في ارتكاب أعمال إرهابية في المنطقة أو في أي مكان آخر.

وعلى الصعيد الدولي، تنادي الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أيضا بإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لمسألة مراقبة الحدود باعتبارها عنصرا في التدابير الأوسع نطاقا لمنع الجريمة، وذلك تحديدا لمنع تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر إلى المنطقة، وخصوصا في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولطالما دعت الجماعة أيضا إلى ضرورة أن نعالج مسائل الذخيرة ونقل هذه الأسلحة عبر الحدود إذا ما أردنا منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وبينما تتخذ الدول الأعضاء خطوات على الصعيدين الوطني والإقليمي لتأمين حدودها، هناك الكثير جدا من العمل الذي يتعين القيام به على الصعيد الدولي. وترى الجماعة الكاريبية أن الأمم المتحدة بخبرتها الطويلة لها دور هام في مساعدة الدول الأعضاء على تحسين قدراتها في مجال أمن الحدود وإدارتها، بما في ذلك تيسير تقديم المساعدة الفنية.

وبينما يجري تركيز قدر كبير من الاهتمام على وقف التدفقات غير المشروعة للمواد التي يمكن استخدامها في ارتكاب أعمال الإرهاب عبر الحدود، يتعين أيضا أن يكون وقف التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة محل تركيز على مستوى رفيع. ومع الاعتراف بالفروق بين الفئات المختلفة للمواد غير المشروعة التي تتدفق عبر الحدود الوطنية، نرى أن اتباع الأمم المتحدة لنهج أكثر شمولا حيال إدارة الحدود وأمنها سيثبت أنه نهج أكثر فعالية على المدى الطويل. ونعتقد أن زيادة التجانس في تأمين الحدود ضد التدفقات غير المشروعة للمواد الكيميائية والبيولوجية والنووية، فضلا عن التدفقات غير المشروعة للأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، ستسهم إسهاما كبيرا في بلوغ هدف تحقيق السلام والأمن الدوليين.

والجماعة الكاريبية توافق على الاقتراح الوارد في المذكرة المفاهيمية (S/2012/195، المرفق) لإجراء تقييم لمختلف هياكل الأمم المتحدة، بغية تحديد مدى تلبيتها لاحتياجات بناء قدرات الدول في هذا المجال الحيوي، فضلا عن تحسين قدرة المنظمة على مساعدة الدول الأعضاء في التصدي للتدفقات غير المشروعة. غير أنه في الوقت نفسه، ينبغي ألا يؤدي استعراض كهذا ومحاولات معالجة هذه المسألة بطريقة شاملة إلى أي انكماش في برامج ومشاريع بناء القدرات الجاري تنفيذها حاليا في الدول الأعضاء في هذا المجال الحيوي.

أخيرا، نود أن نحث أيضا، في سياق هذا الاستعراض، على إيلاء الاهتمام للتحديات الخاصة التي تواجه البلدان والمناطق في تصميم وتنفيذ المشاريع مستقبلا. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجددا على أنه يحدونا أمل قوي في أن يعاد قريبا فتح المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة البحر الكاريبي، وذلك على أساس المناقشات الجارية بين الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والمكتب. ولا تزال الجماعة على اقتناع بأن المكتب سيقوم بدور حيوي في مساعدة بلدان المنطقة على بناء قدراتها للحد من التدفقات غير المشروعة للأسلحة والمخدرات والمواد الأخرى، بما في ذلك من خلال تعزيز إدارة الحدود وأمنها. وبالقيام بذلك، سنحقق أهدافنا المتمثلة في نشر الأمن والأمان في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الجوهرية. كما ننضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

تدل الوتيرة التي يعالج بها مجلس الأمن هذه القضية على الطابع الملح للمسألة. فالتدفقات غير المشروعة عبر الحدود تجري على نطاق كبير جدا وهي ذات تأثير ضار هائل على الأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية. ومن ثم، يجب أن يكون تأمين الحدود ضد التدفقات غير المشروعة أحد الجوانب البارزة لجدول الأعمال العام للسلام والأمن الدوليين. فالحدود الآمنة تعني عدم انتشار الأسلحة؛ وتعني تجزئة التهديدات؛ وتعني إضفاء الصبغة المحلية على التهديدات ومنع انتشارها، مما يجعل التغلب عليها أسهل بكثير.

وضخامة التهديد وآثاره تتطلبان اتباع نهج متعدد المستويات. وعلاوة على ذلك، لا يمكن ضمان النجاح في تنفيذ القرارات الاستراتيجية التي اتخذت لمعالجة المشكلة دون العمل المنسق والدعم من قبل وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية التي تتعامل مع الجريمة عبر

الوطنية، والأهم من ذلك كله التعاون الثنائي الواسع بين جميع البلدان الواقعة على طول طرق الاتجار الرئيسية.

وعلى الصعيد الوطني، أقامت أرمينيا خلال العقد المنقضي تعاونا فعالا متعدد الأطراف في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي. وأُنشئت شبكة من الاتفاقات الثنائية مع العديد من البلدان. ونحن نعمل بشكل وثيق مع مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين، مثل مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومختلف وكالات الأمم المتحدة، في مجالات مثل الإصلاح القانوني وتحسين القدرات الوطنية لإنفاذ القانون ومراقبة الحدود ونظم المعلومات.

وأرمينيا، بصفتها عضوا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تشارك بنشاط في عملياتها لمكافحة المخدرات. وهذا الجهد المتعدد الأطراف لا يجمع بين الدول الأعضاء فحسب، ولكن أيضا ممثلين لنحو ٢٠ دولة ومنظمة دولية. ونتيجة لهذه الجهود، أسفرت العمليات التي نُفذت منذ عام ٢٠٠٣ عن مصادرة عدة أطنان من المخدرات في منطقة المنظمة. ومنذ عام ٢٠٠٨، اكتسبت هذه الجهود صفة عملية إقليمية دائمة لمكافحة المخدرات.

وأرمينيا، في سياق امتثالها الكامل لالتزاماتها الدولية، تراقب حدودها بإحكام وتمنع أي انتهاك وتحول دون حدوثه. وبالإضافة إلى ذلك، أدى اتفاق العمل المبرم في شباط/فبراير الماضي بين الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن القومي لجمهورية أرمينيا إلى تعميق التعاون بين الهيئات المعنية في أرمينيا والوكالة الأوروبية لمكافحة الجرائم العابرة للحدود وتعزيز أمن الحدود.

والحدود الآمنة هامة للغاية في المناطق المضطربة مثل جنوب القوقاز، حيث أصبحت الصراعات التي لم تُحل بعد عذرا ملائما لتكديس كميات هائلة من الأسلحة، وهو ما يشكل في أحيان كثيرة جدا انتهاكا للمعاهدات والاتفاقات القائمة. والتدفقات غير المشروعة للأسلحة والمخدرات والجماعات الإرهابية والأنشطة الإرهابية لا تزال مدعاة للقلق بمعنى عالمي تماما. وعلى الرغم من الحصار المفروض على أرمينيا منذ عقدين والصعوبات والتحديات التي ترتبت على ذلك، فإن أرمينيا، في سياق مكافحة التدفقات غير المشروعة عبر الحدود وبشكل أكثر تحديدا الاتجار بالمخدرات، لا تدخر وسعا لتطبيق تدابير وقائية، وذلك بالتعاون مع شركائها.

وأرمينيا تؤمن بأن الوقاية هي أفضل دفاع ضد انتشار الاتجار غير المشروع عبر الحدود، والذي قد ينال أيضا من أسس التجنيد تحت أي ذريعة. ومن خلال التثقيف والتوعية وتحسين التشريعات وآليات التنفيذ، نستطيع أن نضاعف فعالية جهودنا. وفي هذا الصدد، فإننا نولي اهتماما كبيرا لتدريب وإعادة تدريب مسؤولي الأجهزة الحكومية المعنية بمكافحة الإرهاب. ونود أن نعرب عن امتناننا للولايات المتحدة والبلدان الشريكة الأخرى لمساعدتنا في هذا الصدد.

وختاما، لا يسعني إلا أن أتفق مع البيانات التي أدلى بها متكلمون سابقون ومفادها أن أي بلد لا يمكنه مواجهة هذه المشاكل بمفرده. فنطاق وحجم المشاكل يتطلبان مستويات أكبر من الابتكار والتعاون الفعال على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذلك، فإننا نؤيد اقتراح أن تجري الأمانة العامة تقييما تشخيصيا يهدف إلى تقييم جهودنا المشتركة في هذا المجال البالغ الأهمية وزيادة تنسيقها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تمارس جماعات وشبكات منظمة أنشطة وحشية وغير مشروعة بحثا عن أعلى ربح ممكن من تهريب المخدرات والأسلحة والمعادن والنفايات السامة والمنتجات المقلدة وحتى البشر. وهذه الجرائم تقوض التنمية وتدمر حياة البشر وتهدد المجتمعات. ويتنقل العديد من مرتكبي الجرائم عبر الوطنية بين الأسواق المشروعة وغير المشروعة ويستفيدون من الملاذات الآمنة ويستخدمون الفساد والعنف كأدوات لبلوغ أهدافهم المتمثلة في تحقيق أقصى قدر من الأرباح. يشكل تدفق الكوكايين من أمريكا اللاتينية، الذي يصل غرب أفريقيا ويتجه إلى أوروبا، أحد الأمثلة على كيفية استغلال المجرمين للحدود السهلة الاختراق والمراقبة الضعيفة للجمارك والشرطة.

يتمثل التحدي في التصدي لهؤلاء المجرمين بدون عرقلة التجارة القانونية أو التقليل منها. ويتعين علينا تجنب أن تنتهي ملاحقتنا للمجرمين إلى الإضرار بنا جميعا، لأن ذلك هو ما سيحدث إذا ما فرضنا إجراءات مراقبة تتسم بعدم المرونة وتستغرق وقتا طويلا، على جميع السلع وجميع الأشخاص على الحدود. لذلك من المهم للغاية، أن تتضمن الإستراتيجية الخاصة بالحدود تدابير لكشف التدفقات غير المشروعة، قبل أن تدخل إلى المناطق الحدودية الحقيقية. وسيتطلب ذلك تعاونا وثيقا وتبادلا دوليا للمعلومات الاستخبارية بين وكالات الجمارك وإنفاذ القانون. ويشكل تعاون البلدان الأوروبية في إطار اتفاقية شنغن مثالا جرى اختباره، حيث الحدود مفتوحة بشكل عام، غير أن ثمة إمكانية للمراقبة وإلقاء القبض في نقاط مراقبة أخرى على طول طرق النقل. ويتيح ذلك تفادي اختناق نقاط العبور والتأخير المفضيين إلى الإضرار بالتجارة القانونية والإنتاجية.

يشكل التركيز المتجدد للأمين العام على مسألة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وإنشاء فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، خطوتين في الاتجاه الصحيح. ونتوقع أن تسهم فرقة عمل الأمين العام المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية أيضا بشكل كبير في الاستجابات الإستراتيجية فيما يخص أنشطة حفظ السلام وبناء السلام والتنمية. ولديها القدرة على مساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات لإدارة الحدود تفضي إلى تنمية التجارة القانونية وفي الوقت نفسه، إلى تعزيز قدرتها على التعامل مع التدفقات غير المشروعة.

ويشكل تعزيز التركيز على الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في تقرير الأمين العام المعنون ”إقامة العدل: برنامج عمل لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي“، (A/66/749) المقرر مناقشته خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، خطوة أخرى ترمي إلى تسليط الضوء على الحاجة إلى التعاون الفعال بين البلدان فيما يخص إنفاذ القانون. ويتعين أن يقوي التعاون الوثيق مع باقي هيئات الأمم المتحدة، مثل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والأفرقة العاملة التابعة لمجلس الأمن، الأمم المتحدة فيما يخص دعمها للدول. ويمكن أن يشكل التعاون الدولي على الصعيد الإقليمي، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المدعومين من جانب المجتمع الدولي، نموذجين يمكن البناء عليهما.

تضطلع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بدور أساسي فيما يخص مساعدة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالاستجابة للتحديات الناجمة عن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وتشكل شبكة اتصالات المنظمة 7/24-1، وقواعد بياناتها الخاصة بجوازات السفر والوثائق المسروقة عناصر أساسية

فيما يخص إدارة الحدود. وتتمتع منظمة الجمارك العالمية بكفاءة عالية فيما يخص تنفيذ التدابير المرتبطة بمراقبة الحدود، ويتعين أن تكون شريكا أقوى للأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء استراتيجيات فعالة.

بغية المضي قدما، نحن بحاجة إلى التزامات سياسية أقوى من جانب الحكومات في جميع المناطق. والتعاون في مجال إنفاذ القانون أمر مهم، لكن يتعين أن يكون ثمة تركيز كاف واستثمار في معالجة الجريمة المنظمة والإرهاب.

في الختام، تقترح النرويج أن تجتمع معا فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الجمارك العالمية، من أجل وضع توصيات ترمي إلى تحسين التدابير الهادفة إلى تعزيز إدارة الحدود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو بريثنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء القول باحترام أن جمهورية فنزويلا البوليفارية قد اختارت المشاركة في هذه المناقشة، رغم اعتقادنا أن الموضوع المناقش لا يندرج في جدول أعمال المجلس. ونحذر من أن هذه محاولة لمواصلة ”إضفاء الصبغة الأمنية“ على الأمم المتحدة، والاستحواذ على اختصاصات باقي الهيئات.

إننا قلقون من محاولة معالجة مسألة التدفقات غير المشروعة تحت عناوين مختلفة وغير مترابطة، جرى تناولها بأشكال مختلفة تماما في هيئات الأمم المتحدة، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة التقليدية والتهريب والإرهاب وتمويله، والمواد المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل والمعادن المؤججة للصراع والاتجار بالبشر. ويتعين التأكيد أنه ليس كل عبور غير قانوني للحدود يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ولا مجال لإنكار أن النظام الاستهلاكي والرأسمالي الذي يميل إلى المضاربة على المستوى العالمي، الذي يعاقب الفقراء والضعفاء في العالم، بينما يشجع الهرولة سعيا وراء المكاسب المالية غير الأخلاقية القصيرة الأجل، يشكل السبب الجذري للتدفقات غير المشروعة عبر الحدود. ويقر العديد من الخبراء أن تلك الجرائم هي نقطة ضعف النظام الرأسمالي. إن النظام الرأسمالي الفاسد اليوم، الوحشي وغير الإنساني الذي ينهب خيرات الطبيعة، يشكل الأساس الشامل للجريمة عبر الحدود الوطنية. ويشكل ذلك النظام الذي يعمل على تركيز الثروة دون أي اعتبار للأخلاق تربة خصبة لتلك الجرائم.

ورغم الأزمة الاقتصادية والمالية الخطيرة، تبذل محاولات لإعادة إحياء النظام من خلال اتباع السياسات الليبرالية الجديدة تعمق من فجوة انعدام المساواة في العالم. ولا يعير النظام وفروعه اهتماما للديمقراطية والأمم والثقافة والقيم الأخلاقية أو السيادة. وتشكل التدفقات غير المشروعة جزءا من السعي إلى تحقيق المكاسب المالية دون مراعاة القيم الإنسانية الأساسية.

ثمة زعم بوجود رابط مباشر بين التدفقات غير المشروعة وانتشار الأسلحة النووية والتقليدية والإرهاب والجريمة المنظمة وباقي العوامل المزعزعة للاستقرار. إننا نعترض على محاولة دمج مختلف التدفقات غير المشروعة في الأنشطة غير القانونية المختلفة والمتنوعة. ونؤكد على الحاجة إلى فصل المسائل الواجب التعامل معها بطرق مختلفة ومحددة، في إطار السياسات والقوانين الوطنية.

من الضروري التذكير بأن وضع تدابير تتعلق بأمن الحدود وتنفيذها، يقعان ضمن اختصاص الدول ذات

السيادة. ونجدد التأكيد في ذلك الصدد على مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون التي تدخل ضمن المجال الداخلي الحصري للدول، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

تنص المادة ١٥ من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية على ما يلي:

”تقع على الدولة مسؤولية وضع سياسة شاملة بشأن مناطق الحدود البرية والجزرية والبحرية، من أجل الحفاظ على السلامة الإقليمية والسيادة والأمن والدفاع والهوية الوطنية والتنوع والبيئة، تمشيا مع التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتكامل الوطني“.

لدينا في فنزويلا إطاران أحدهما دستوري والآخر تشريعي، يستمدان شرعيتهما من الإرادة السيادية للشعب، كما عبر عن ذلك الاستفتاء الشعبي، وهي لا تسمح بوسيلة لاتخاذ القرارات غير موافقة الشعب نفسه أو رفضه، من خلال الآليات الدستورية. ولا يمكن التحايل عليها بأية مبادرة متعددة الأطراف أو من خلال مجلس الأمن.

ظل بلدي يقف دائما موقفا قويا إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. صودرت الآلاف من هذه الأسلحة في فنزويلا، بصورة لم تحدث من قبل في تاريخ أمتنا. وتعترف فنزويلا بالمشكلة التي تمثلها صناعة هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع فيها، من جميع جوانبه، في العديد من بلدان العالم. ونقر بالحاجة إلى وضع ضوابط، لا سيما من جانب البلدان المصنعة، حتى يصبح المعروض من هذه الأسلحة مقصوراً على الحكومات والهيئات المأذون لها، وفقاً للقانون الدولي، خصوصاً حق الدفاع عن النفس الذي تنص عليه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. في ذلك الصدد، نشدد على أهمية التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ويساور بلدي القلق من نقل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول بدون الحصول على إذن من الحكومات. إن النقل غير المشروع للأسلحة إلى العناصر المخربة والجماعات المسلحة غير القانونية، التي تهدد سلام الحكومات الشرعية واستقرارها، قد تسبب بالفعل في نشر الأسلحة غير القانونية في شتى المناطق، ويتسبب حالياً في زعزعة البلدان المجاورة.

تتسبب حروب وسياسات الاستعمار الجديد والإمبريالية اليوم، في إطار السعي لنهب الموارد الطبيعية للدول النامية، للناس في المزيد من الإفقار وعدم المساواة والمعاناة. إنها تؤدي بالناس إلى العيش في الشتات، حيث يعيشون في أحوال بالغة الهشاشة، فيكونون معرضين بالتالي للتورط في التدفقات غير المشروعة عبر الحدود. في غضون ذلك، غالباً ما تدافع الوكالات الأمنية في الدول الإمبريالية عن كبار بارونات المخدرات، الوطنيين والعالميين، والإرهابيين والشبكات الإجرامية، وتوفر لهم الحماية والتمويل، بغرض تعزيز أجندها التخريبية ضد الدول ذات السيادة.

إذا كنا نريد فعلاً أن نقلص ونكافح الآثار الناجمة عن التدفقات غير المشروعة عبر الحدود، فيكفي أن نضع حداً لنهم الليبرالية الجديدة، وشركاتها المتعددة الجنسيات، والسياسات الإمبريالية والاستعمارية التي تؤدي إلى الفقر، وأن نقضي على عدم المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم.

في الختام، نود أن نشير إلى أنه لأمر مبشر أن الغالبية العظمى من البلدان المشاركة في مناقشة اليوم أكدت مجدداً،

على ضوء مبادئ المساواة والاستقلال السياسي وسلامة الأراضي، أن الدول ذات السيادة هي الوحيدة التي يحق لها وضع وتنفيذ التدابير الخاصة بحماية أمن حدودها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): أشكركم سيدي الرئيس، وأشكر وفد الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، فالموضوع المطروح للمناقشة اليوم يكتسب أهمية خاصة لكل دول العالم، ولكن بصورة خاصة لدول شمال أفريقيا ودول الساحل والصحراء، لأن أمن الحدود يمثل تحديا أساسيا لجميع هذه الدول. فتهريب كل أنواع البضائع عبر حدود هذه الدول قديم جدا، وهناك مجموعات كبيرة من السكان في هذه الدول تعيش على التهريب، الذي تقوم به عصابات منظمة.

لكن ظاهرة التهريب، أصبحت الآن عملا مرعبا يهدد أمن هذه الدول، وعلى رأسها ليبيا، فعمل تلك العصابات لم يعد يقتصر على تهريب المخدرات والبشر، بل أصبح السلاح بكل أنواعه مادة يتنافس عليها المهربون.

لقد عُقد في طرابلس بليبيا في شهر آذار/مارس الماضي اجتماعات وزاريا للدول المعنية، وتوصل المجتمعون إلى وضع برنامج عمل للتعاون بين دول المنطقة عنوانه ''خطة عمل طرابلس''، وقد أحلناه إلى الأمانة العامة لإصداره كوثيقة رسمية لمجلس الأمن والجمعية العامة. ونأسف لأن لم نره قد صدر بعد.

إن ما حدث في مالي خلال الأيام الماضية، يقرع جرس إنذار خطير، فالإعلان عن دولة ''أزواد'' في الشمال، لا يعني فقط تقسيما عرقيا لتلك الدولة الأفريقية، لكنه يعلن تهديدا لأمن جميع دول شمال أفريقيا والساحل والصحراء. وليس سرا أن مجموعات إرهابية متطرفة مسلحة تتجمع في تلك الأرض التي يسيطر عليها الانفصاليون الذين حصلوا على التدريب والسلاح والمال من نظام القذافي السابق.

لقد جند القذافي آلاف المرتزقة من كل مكان للمشاركة معه في قمع وقتل الشعب الليبي الذي ثار على نظامه، وأغدق عليهم المال، ودججهم بالسلاح ومنحهم حتى الجنسية الليبية، وبعد انهيار نظامه، فر هؤلاء بكل ما لديهم من أسلحة وأموال إلى دول أفريقية مجاورة لليبيا، وهم يعملون الآن مع بقايا نظام القذافي من الليبيين، وعلى رأسهم ابن القذافي الساعدي المقيم بالنيجر. من أجل إثارة الفوضى والقتل، وعدم الاستقرار في ليبيا وفي الدول المجاورة. فهم يتعاونون مع ما يسمى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومع المجموعات المتطرفة في منطقة الصحراء الكبرى، وعصابات التهريب ولديهم خططهم لزعزعة الاستقرار في المنطقة، وحديث الساعدي القذافي لقناة العربية يوم ١٠ شباط/فبراير الماضي دليل واضح على ذلك، وهو ما أكده أحد الصحفيين الذي زار النيجر مؤخرا والتقى بالساعدي القذافي وبعض العسكريين من أقاربه، وذكر بأن الساعدي القذافي أكد له بأنهم يعدون العدة لإقامة دولة إسلامية في المنقطة.

إن تأمين الحدود في تلك المنطقة الحساسة هو مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى ولكنه يتطلب تضافر جهود دول المنطقة ومساعدة المجتمع الدولي، لمواجهة التطرف والتهريب والهجرة غير الشرعية، ونأمل أن تولي أجهزة الأمم المتحدة المختصة هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحقه وأن تدعم خطة عمل طرابلس، التي اعتمدتها دول المنطقة، من خلال تقديم المساعدة في بناء المؤسسات والقدرات للدول المعنية. فالأمن في تلك المنطقة، منطقة الساحل والصحراء وشمال أفريقيا، هو من مرتكزات الأمن العالمي.

إن ليبيا، التي انتصر شعبها على القذافي ونظامه، لا تستطيع منفردة أن تحمي حدودها الطويلة من التدفقات غير الشرعية، وخاصة الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات والسلاح. ولهذا، فنحن نعمل على خلق تعاون أوثق مع جيراننا ونعبئ كل إمكانياتنا لمواجهة هذا الخطر.

ونطلب من جميع الدول والمنظمات الدولية أن تتعاون مع السلطات الليبية في ملاحقة أبناء القذافي وبقايا نظام القذافي ومرتزقة القذافي لأن هؤلاء يمثلون العامل الأساسي لعدم الاستقرار في المنطقة. ومن ثم، لا بد من القبض على هؤلاء وتقديمهم للعدالة. ونأمل أن تدرك جميع الدول التي تؤوي مسؤولي نظام القذافي أنها تؤوي قنابل موقوتة ستنفجر في أراضيها وستكون لها آثار وخيمة على استقرارها قبل أن تؤثر سلبا على جيرانها.

إن السيطرة على الحدود ومنع التدفقات غير المشروعة مسؤولية مشتركة للدول المتجاورة وعليها أن تعزز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات لتضمن أمنها المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود، سيدي، أن أهنئكم على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على دعوة الاتحاد الأفريقي إلى أن يكون جزءا من هذه المناقشة الهامة حول المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في تأمين الحدود في وجه التدفقات غير المشروعة.

إن التطورات الجارية في مختلف القارات اليوم، لا سيما في القارة الأفريقية، تسلط الضوء على الخطر الماثل على الدوام، ألا وهو، الحدود غير الخاضعة للسيطرة والتحديات الملازمة المتمثلة في الأنشطة غير المشروعة التي تشمل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والشبكات الإرهابية والاتجار بالبشر والمخدرات فضلا عن القرصنة، وخصوصا قبالة سواحل الصومال وخليج غينيا.

ومسألة أمن الحدود تحتل مرتبة متقدمة في جدول أعمال الزعماء الأفارقة الذين عقدوا العزم على ضمان أن يكون للحدود دور بناء لا دورا مدمرا في تعزيز الوحدة والسلام والأمن والاستقرار في القارة. ووفقا لذلك، اعتمد الاتحاد الأفريقي برنامجا للحدود يدعمه عدد من الصكوك السياسية والقانونية التي تهدف إلى توجيه الإجراءات الأخرى التي سيتم اتخاذها لإدارة قضايا الحدود في أفريقيا. ويركز البرنامج أيضا على محورية مبدأ احترام الحدود القائمة لدى تحقيق الاستقلال الوطني، على النحو المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية؛ والقرار الذي اتخذته الدورة العادية الأولى لاجتماع رؤساء دول وحكومات المنظمة الذي عقد في القاهرة في تموز/يوليه ١٩٦٤؛ والمادة ٤ (ب) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

ويهدف برنامج الاتحاد الأفريقي المتعلق بالحدود إلى المعالجة الشاملة لقضايا الحدود على صعيد كل من تعيين الحدود وتعليمها، فضلا عن التعاون عبر الحدود، لتحقيق الهدف العام المتمثل في الإسهام في منع نشوب الصراعات وتعزيز التكامل.

والأزمات التي نشهدها حاليا في مالي وفي أجزاء أخرى من منطقة الساحل في أفريقيا، في غينيا - بيساو وبين السودان وجنوب السودان؛ والقرصنة قبالة سواحل الصومال وخليج غينيا؛ وزيادة حجم الأنشطة التي تضطلع بها الجماعات الإرهابية والإجرامية مثل جيش الرب للمقاومة هي تهديدات واضحة للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وفي الواقع، فإن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد أقر بهذه المسألة وعالجها بشكل واضح في اجتماعه الذي

عقد أمس على المستوى الوزاري في أديس أبابا. ونظر الوزراء في تقرير رئيس الاتحاد الأفريقي الذي سلط الضوء، في جملة أمور، على حقيقة أن غينيا - بيساو أصبحت مركزا للاتجار بالمخدرات، مما يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار الإقليميين.

وفي حالة مالي، وبينما أشار التقرير إلى أن الحالة تشكل انتهاكا خطيرا لأحد المبادئ الأساسية للاتحاد الأفريقي، ولا سيما احترام الحدود القائمة وقت الاستقلال ووحدة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، فقد لفت أيضا إلى زيادة عدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة بما في ذلك حركة أنصار الدين السلفية وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا. ولعل أبرزها الحركة الأخيرة، وهي جماعة منشقة عن تنظيم القاعدة، تضم عناصر من مختلف الجماعات الإرهابية والإجرامية في المنطقة، بما في ذلك بوكو حرام. ووفقا لتقرير الرئيس، فإن الحالة السائدة في مالي قد وفرت لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المزيد من المرونة لمواصلة أنشطته الإرهابية، بما في ذلك خطف الرهائن لأغراض الحصول على فدية.

وبخصوص الحالة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان، يواصل الاتحاد الأفريقي، من خلال الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، تيسير المفاوضات بين الطرفين حول ترتيبات مرحلة ما بعد الاستفتاء وما بعد الانفصال. وللأسف، وكما ذكر رئيس الاتحاد الأفريقي في تقريره، فقد تدهورت العلاقات بين السودان وجنوب السودان بشدة في الأسابيع الأخيرة حيث اندلعت معارك ضارية بين جيشي البلدين، كان معظمها في هجليج وما حولها. وأشار رئيس الاتحاد الأفريقي أيضا إلى أن الحالة الراهنة، التي تشكك أيضا في احترام مبدأ الاتحاد الأفريقي المتعلق بالحدود التي كانت قائمة من قبل، قد سممت العلاقات بين البلدين، مسببة أزمة إنسانية ومقوضة قدرة كلتا الدولتين على البقاء، مما يهدد أيضا أمن المنطقة بأسرها ويشكل كذلك اختبارا للهدف المقبول عالميا المتمثل في قيام دولتين تملكان مقومات البقاء وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدات وتحديات خطيرة في القارة ويتطلب تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على تنفيذ الصكوك الملزمة قانونا على الصعيدين دون الإقليمي والقاري مثل إعلان باماكو بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيره.

وهذه الحالات المستمرة في القارة هي خير دليل على أهمية مبادرة بلدكم لإدراج هذه المسألة البالغة الأهمية على جدول أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر - وهي مسألة نعتقد أنه لا يمكن معالجتها إلا من خلال تضافر الجهود الإقليمية والدولية، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الآليات والصكوك الإقليمية والدولية القائمة.

والاتحاد الأفريقي على أتم الاستعداد للتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد سفينيخ (بيلاروس) (تكلم بالإنكليزية): ظلت جمهورية بيلاروس دائما تضمن مستوى عاليا من الحماية لحدود دولتها. فبيلاروس حاجز فعال ضد الهجرة غير القانونية وحركة الإرهابيين والنقل العابر للأسلحة والمخدرات سلائفها. وبالنظر إلى موقعها الجغرافي، زادت بيلاروس بشكل كبير الموارد التي تخصصها والجهود التي تبذلها لحماية حدود الدولة. ويمكن أن تشعر باقي بلدان المنطقة بفعالية تلك التدابير بشكل كامل.

وكان أحد أمثلة ذلك العمل تفكيك شبكة للاتجار بالنساء مؤخرا، تم الاضطلاع به بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والوكالات البريطانية لإنفاذ القانون. وتم

تنفيذ سلسلة واسعة من التدابير أيضا على الحدود مع أوكرانيا، بغية ضمان الأمن خلال بطولة أوروبا لكرة القدم. وتتعاون بيلاروس أيضا بشكل مثمر مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن حماية الحدود المشتركة. ويمكن تسمية بيلاروس في هذا السياق، مصدرا إقليميا للأمن.

تتخذ جمهورية بيلاروس حاليا من أجل حفظ الأمن على طول حدودها خطوات لضمان ألا تلقى بعد الآن الأجزاء المنعزلة من الحدود معاملة غير متساوية فيما يخص الحماية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نعيد نشر الموارد من أجل تزويد الحدود الجنوبية بالموظفين والعتاد. وذلك أمر بالغ الأهمية، حيث أن بيلاروس تعتمد على طرق النقل الرئيسية ليس بين الشرق والغرب فحسب، بل أيضا بين الشمال والجنوب.

أود أن أعرب عن تأييدي للفكرة الهامة والمثيرة للاهتمام التي عبر عنها وفدا الولايات المتحدة والنرويج وأن أعلق عليها. وأوجه الانتباه إلى عمل لجنة التجارة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. إن العمل الذي أجري بشأن معايير التجارة وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد مكننا من تعزيز الشفافية فيما يخص جميع المبادلات التجارية الدولية، وتخفيض التكاليف المالية والزمنية. إننا نرى إمكانية حقيقية للانتهاء من هذا العمل في المستقبل القريب في اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، التي بدأت عملها هذا العام بوصفها الهيئة التنفيذية للمنطقة الاقتصادية المشتركة لبيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسي.

تخطط اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال لجنة التجارة لمناقشة إمكانية إنشاء نظام شامل لعموم أوروبا من أجل دعم ورصد العمليات التجارية، في المستقبل. ومن شأن هذا النظام تعزيز الشفافية والأمن، لجميع التدفقات التجارية، وإزالة الحواجز البيروقراطية المفرطة التي يواجهها قطاع الأعمال التجارية.

تعتزم بيلاروس مواصلة التحرك بوصفها ضامنا فعليا لأمن الحدود، لما فيه مصلحة المنطقة بالكامل. ونشير إلى استمرار ارتفاع التكاليف في هذا المجال. إننا ندعو شركاءنا في هذا الصدد، بالنظر أيضا إلى الحاجة إلى ضمان بناء القدرات فيما يخص حماية الحدود في ضوء التهديدات المتزايدة، إلى التعاون العملي ودعم حماية حدودنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نيكولوا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): يتشاطر وفد بلدي القلق بخصوص العمل الكبير الذي لا يزال يتعين القيام به في مجال منع التدفقات غير المشروعة عبر الحدود. وتشكل معالجة هذه المشكلة أهمية خاصة لبوتسوانا، وللقارة الأفريقية بأكملها. لذلك فإننا نشكر وفد الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة، خلال رئاسته لمجلس الأمن.

تعتقد بوتسوانا أن المطلوب بذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة لمعالجة مشكلة التدفقات غير المشروعة عبر الحدود، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأسلحة الدمار الشامل والاتجار بالبشر، خصوصا الاتجار بالنساء والأطفال والمخدرات والمعادن المكتسبة بشكل غير مشروع والتذكارات المتخذة من صيد الحيوانات البرية والإرهابيين والهاربين والتحويلات المالية غير المشروعة. وينظر وفد بلدي إلى هذه الأنشطة باعتبارها تشكل تهديدا خطيرا يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

إن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والإرهاب عالميان بطبيعتهما، ونعتقد أن أي جهد حقيقي يبذل من

أجل التصدي لهذه الأنشطة، ينبغي أن يشمل إيلاء اهتمام خاص لتحسين المراقبة على الحدود، والهجرة والأمن الجمركي. إن بوتسوانا تدعم إرساء تعاون أقوى وأكثر متانة فيما يخص منع التدفقات غير المشروعة والتصدي لها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ونرحب أيضا باتباع نهج شامل من شأنه في اعتقادنا، توفير الوقت والتكاليف في خضم الجهد العالمي الرامي إلى وقف التدفقات غير المشروعة.

إن وفد بلدي يعتقد اعتقادا راسخا بأنه يتعين على المجتمع الدولي بذل جهود مشتركة، من أجل إعطاء الأولوية لمراقبة الحدود فيما يخص برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. إننا نتطلع للنظر في هذا الموضوع خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ برنامج العمل، الذي سيعقد في شهر آب/أغسطس ٢٠١٢.

و تولي بوتسوانا أهمية كبيرة لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في شهر تموز/يوليه من عام ٢٠١٢ بوصفها صكا فعالا ومتوازنا وملزما من الناحية القانونية يضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لنقل الأسلحة التقليدية. وسوف ندعم معاهدة تجارة الأسلحة، التي سيشمل تنفيذها مساعدة وتعاونا دوليين وثيقين على الصعيد الدولي، فيما يخص منع التدفقات غير المشروعة عبر الحدود.

إن بوتسوانا تقدر المساعدات التي تلقتها من منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء الثنائيين فيما يتعلق بتعزيز مراقبتها للحدود والهجرة والأمن الجمركي. من ثم فإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي سيصدر في وقت لاحق من هذا العام، والذي سيقدم تقييما شاملا لجهود الأمم المتحدة التي تبذلها لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي للتدفقات غير المشروعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عدي (الجمهورية العربية السورية): بداية، يود وفد بلدي أن ينضم إلى الآراء المعبر عنها بموجب الرسالة (S/2012/257) التي أرسلها رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز باسم دول الحركة.

يناقش المجلس هذا الموضوع، قيد الدرس، في الوقت الذي تعاني فيه سوريا من أعمال إرهابية نتيجة لتهريب السلاح والمقاتلين بهدف زعزعة الاستقرار والإضرار بالأمن وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وتنفيذ العمليات الإرهابية والتخريبية المسلحة ضد المدنيين والعسكريين.

لقد أوضح بلدي من خلال عشرات الرسائل التي وافينا بها الأمين العام ومجلسكم الموقر، الأخطار التي تشكلها مسألة تهريب السلاح والمقاتلين عبر حدود الدول المجاورة لسوريا على أمن واستقرار سوريا. كما وافيناكم يوم أمس برسالة تتضمن قائمة بأسماء مجموعة من الموقوفين من جنسيات عربية، قام معظمهم بتنفيذ عمليات إرهابية في سوريا، في حين قام البعض الآخر بتهريب السلاح إلى سوريا. وقد دخلوا جميعا إلى سوريا بطرق غير شرعية عبر الحدود مع الدول المجاورة.

لقد انتهت التحقيقات إلى أن معظم من تم القبض عليهم ينتمون إلى تنظيم القاعدة ويتبنون فتاوى متطرفة تكفيرية. إن على مجلس الأمن توجيه رسالة واضحة إلى هؤلاء الذين يقفون وراء هذه العمليات، من دول ومجموعات، للكف عن ذلك.

لقد استمع وفد بلدي اليوم إلى ما جاء في بيان ممثل إسرائيل. وأريد، في هذا الصدد، أن أشير إلى أن كيل

الاتهامات والأكاذيب لا يبدل الحقيقة الواضحة للجميع بأن إسرائيل هي المصدر الرئيس لعدم استقرار المنطقة من خلال استمرارها في احتلال الأراضي العربية المحتلة والجولان السوري المحتل.

إنه حقا لمعيب أن ينبري ممثل إسرائيل لاتهام الآخرين بدلا من الاعتذار للمجتمع الدولي عن تاريخه المشين في العدوان، ومثال على ذلك، قيام الجيش الإسرائيلي بإلقاء ملايين القنابل العنقودية على جنوب لبنان في نفس اليوم الذي أصدر فيه مجلسكم الموقر هذا القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) القاضي بوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان.

إنه من المعروف أن كبار تجار الأسلحة التقليدية في العالم، وبالأخص غير الشرعية منها، هم ضباط إسرائيليون متقاعدون يعملون لحساب شركات صناعات الأسلحة الإسرائيلية. ومن الواضح أن أقوال الممثل الإسرائيلي لا تنطبق مع أفعال حكومته، إذ أن انخراط إسرائيل المثبت دوليا في الاتجار غير المشروع بالأسلحة في العالم يشجع ظاهرة الإرهاب الدولي ويحمي عصابات المخدرات والحركات الانفصالية في العالم. لا بل أن الأمر وصل إلى حد تنظيم عصابات دولية يقودها بعض رجال الدين الإسرائيليين لتأمين الاتجار بأعضاء الأطفال.

وأخيرا، إن الادعاءات الكاذبة التي أدلى بها الممثل الإسرائيلي بشأن حادثة بعينها، تهدف في الأساس إلى تحييد نظر المجتمع الدولي عن أعمال إسرائيل من عدوان واحتلال وقرصنة في المياه الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.